الأمير عبد القادر و مدى إمكانية اعتباره مؤسسا للقانون الدولي الإنساني

Emir abd Kader and the extent to which he can be considered a 'L founder of international humanitarian law

ساسي محمد فيصل

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة – (الجزائر)،

faydroit2@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/23 تاريخ القبول: 2023/04/22 تاريخ النشر: 2023/06/18

ملخص:

يرتكز هذا المقال على طرح مفاده اعتبار الأمير عبد القادر الجزائري مؤسسا للقانون الدولي الإنساني، قد يبدو في البداية هذا الطرح انحيازيا بحكم انتمائنا، لكن هو طرح أكاديمي موضوعي.

ولجعله – طرح الأمير عبد القادر الجزائري مؤسسا للقانون الإنساني- طرح أكاديمي موضوعي تم البحث عن مبررات له، أين تم الحديث عن تفوق الأمير من الناحية الزمنية – سبقه في الوجود- و هنا الحديث عن الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: عبد القادر.، قانون.، دولي.، إنساني.، مؤسس.

Abstract:

This article is based on the proposition that Emir Abdelkader Al-Jazaery is considered the founder of international humanitarian law. This proposal may seem at first glance biased due to our affiliation, but it is an objective academic proposal.

And to make it - the proposal of Prince Abdul Qader Al-Jazaery as the founder of humanitarian law - an objective academic proposal for which justifications were sought, where was the discourse on the temporal superiority of the prince - preceded him in existence - and here is the talk of Islamic law**.**

Keywords: Abdelkader; law; international; humanitarian; fonder.

مقدمة

بعض الشخصيات في العالم عرفت و برزت لما حضت به من اهتمام سواء كان ذلك الاهتمام إعلاميا أو أكاديميا أو غيره، و هو حال بعض شخصيات القانون الدولي الإنساني، و نظرا لكون قواعد القانون الدولي الإنساني خصوصا تلك التي برزت مع منتصف القرن التاسع عشر من صنع الغرب، كانت الشخصيات البارزة في هذا الشأن غربية بامتياز، ليس لما قدمته بقدر ما منحت من تصدر للمشهد العالمي، أين قدمت كشخصيات مبدعة و متفردة و حصرية في المجال.

غير أنه وجدت شخصيات لم يتم الاهتمام بها بالقدر اللازم الذي يناسب مكانتها الحقيقية في تاريخ وجود القانون الدولي الإنساني، و لعل أبرز شخصية مظلومة في هذا الصدد شخصية الأمير عبد القادر الجزائري، ذلك المجاهد المحارب المدافع عن وطنه.

و هذا المقال محاولة بسيطة للمساهمة و لو بالقليل في إبراز شخصية الأمير عبد القادر الجزائري كشخصية عالمية مساهمة في إبراز قواعد إنسانية أثناء الحرب، إن لم نقل أنه المؤسس الحقيقي لما عرف بالقانون الدولي الإنساني خصوصا التعاهدي منه.

و هنا و لإثبات صفة فرضية نسب تأسيس القانون الدولي الإنساني لأمير عبد القادر كانت هذه الدراسة مرتكزة على شقين:

في الشق الأول و كدليل على اعتبار الأمير عبد القادر مؤسسا للقانون الدولي الإنساني، تم التركيز على العامل الزمني أين حاولنا إثبات سبق الأمير على أهم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، و على هنري دونان كأبرز شخصية في هذا القانون لدى الغرب،

أما الشق الثاني فتم الحديث فيه عن الدليل الموضوعي، و هنا يتم التركيز على خلفية الأمير عبد القادر و التي تعتبر سببا أساسا لتفوقه و هنا الحديث عن الشريعة الإسلامية.

2. المبحث الأول: الجانب التاريخي و تدخله في مدى اعتبار الأمير عبد القادر الجزائري مؤسسا للقانون للقانون الدولي الإنساني.

قد يكون السبق الزمني أحيانا سببا في تقدم وتميز بعض الشخصيات في مجالات معينة، و إن كان الأمر لا يقتصر فقط على أولوية الوجود بقدر ما يجب أن يتوافر معه – السبق الزمني- الإضافة و الإبداع.

و في هذا الشق من المقال كان ضروري بحث مسألة اعتبار الأمير عبد القادر الجزائري مؤسسا للقانون الدولي الإنساني بربطها في البداية بالعامل التاريخي، من خلال دراسة و مقارنة زمن وجود الأمير بتواريخ أخرى تكاد تبدو محورية في نشأة و ظهور القانون الدولي الإنساني ، و إن تعددت فإنه سيتم التركيز على جانبين، و هما ما يرتبط بأهم الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني كونها تشكل الجانب الموضوعي، و مقارنة الأمير عبد القادر الجزائري بشخصية هنري دونان كونه يمثل أبرز شخصيات القانون الدولي الإنساني.

2. 1 المطلب الأول: الأمير عبد القادر الجزائري و سبقه على أهم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني.

بالعودة إلى فترة مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري يلاحظ امتدادها لما يقارب الخمسة عشرة سنة(1832- 1847)، و هي الفترة التي تمت فيها عمليات قتالية بين جيش الأمير عبد القادر و القوات الفرنسية المعتدية في فترات متفرقة و أماكن مختلفة من الجزائر، و هي الفترة التي قام فيها الأمير عبد القادر فيها بتطبيقات ما عرف فيما بعد بقواعد القانون الدولي الإنساني في حربه.

و في بداية الفترة و خصوصا تلك الممتدة من 1832- 1837 يرى الأستاذ محفوظ قداش أن الأمير عبد القادر كان ملك الجزء الأكبر من الجزائر باستثناء موانئ وهران و أرزيو و مستغانم و بايلك الحاج أحمد أين لم يعترف بالسيادة الفرنسية كون – الأمير- لم يدفع الجزية[1].و هنا يظهر ما سماه الأستاذ محفوظ قداش بالجزائر المستقلة[2]، ما يفيد أن تعامل الأمير عبد القادر الجزائري مع القوات الفرنسية المحتلة كان تعامل دولة مع دولة، بالتالي الحديث هنا ليس عن الأمير فقط بل عن دولة أقامها.

[1] **محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830– 1954، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر 2008، ص61.**

[2] **محفوظ قداش المرجع السابق، ص 47.**

و من جهة أخرى و بالعودة إلى بداية القانون الدولي الإنساني كقانون تعاهدي، وفق قواعد قانونية دولية مكتوبة و مفرغة في اتفاقيات دولية، يكتشف أن أولى الاتفاقيات الدولية بهذا الصدد كانت سنة1864 فيما يتعلق باتفاقية جنيف الأولى لعام 1864[1] ، و التي تعنى بتحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان[2].

و هذا لا ينفي بأي شكل من الأشكال وجود ما يعرف بالقانون الدولي الإنساني العرفي، الذي وجد قبل اتفاقية جنيف لعام 1864 المذكورة أعلاه، و الذي يعد مصاحبا للقانون الدولي الإنساني التعاهدي إلى غاية اليوم. لكونه يكمل مانقص من قواعد قد لا يتناولها القانون الدولي التعاهدي.

بذلك تكون المقارنة في هذا البحث مع القانون الدولي الإنساني التعاهدي و ليس العرفي، كون التعاهدي قد يبدأ إحتساب وجوده من عام 1864 – اتفاقية جنيف الأولى– و هي الفترة التي قامت فيها مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري. و بذلك يكون سبق الأمير عبد القادر الجزائري مقارنة بقواعد القانون الدولي الإنساني التعاهدي.

وما يجب التنويه له أن سبق ممارسات الأمير عبد القادر الجزائري ليست محل مقارنة مع القانون الدولي الإنساني العرفي، بل سبقه إن وجد فسيكون مع القانون الدولي الإنساني التعاهدي و الذي جاء بعد ممارسات الأمير في الحرب كما سبق ذكره.

و الجدير بالذكر أن الأمير عبد القادر الجزائري و في مقاومته ضد القوات الفرنسية المعتدية احترم جملة هامة من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي طيلة ما يقارب 15 سنة من النضال ، و لعل أهمها ما تعلق ب:[1]

---

[1] **تم توقيع هذه الاتفاقية عام 1864، و تضم 10 مواد تضمن حياد الأجهزة الصحية ووسائل النقل الصحي و أعوان الخدمات الصحية و احترام المتطوعين المدنيين الذين يساهمون في أعمال الإغاثة و تقديم المساعدات الصحية للأعداء الحلفاء من دون تمييز، كما أقرت هذه الاتفاقية شارة معتمدة بصليب أحمر على خلفية بيضاء لتسهيل تمييز أفرادها لدى المتنازعين.**

عن: تامر مصالحة، المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني، ط 1، دار مركز مساواة، فلسطين، 2009، ص 25.

[2] **تامر مصالحة، المرجع السابق، ص 25.**

-التمييز بين المدنيين و المقاتلين.

-حماية الأعيان المدنية ، الصحية و الدينية.

-المساعدات الإنسانية.

-معاملة الأسرى.

كما يؤكد البروفيسور مصطفى خياط أنه و في تلك الفترة و إن كان من الممكن حصر عدد القواعد العرفية المنتمية للقانون الدولي الإنساني فإنها قد قاربت 150 قاعدة [2]، و التي احترم منها الأمير ما يقارب 50 قاعدة، مما يجعل منه كما يقول البروفيسور خياط كاشف القانون الدولي الإنساني[3] .

مما سبق يتضح جليا أن الأمير عبد القادر الجزائري و نظرا لاحترامه لقواعد إنسانية أثناء نضاله ضد القوات المعتدية الفرنسية يمكن إعتباره من أهم محركي عجلة أنسنة الحرب في القرن التاسع عشر و هو قرن نهضة القانون الدولي الإنساني، لكن في المقابل لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره موجدا لقواعد القانون الدولي الإنساني ككل، كون أن القواعد العرفية من القانون الدولي الإنساني كانت موجودة قبل نضاله.

2 . 2 المطلب الثاني: الأمير عبد القادر الجزائري و هنري دونان.

---

[1] **Mostafa Khiati , L'émir Abdelkader et les règles coutumières du droit internationale humanitaire, colloque international, L'émir Abdelkaderet et le droit internationale humanitaire, 28/30 Mai 2013, cercle nationale de l' armée Beni, Messous, Alger, p24.**

[2] **Mostafa Khiati, L'émir Abdelkader et les règles coutumières du droit internationale humanitaire, op.cit,p 28.**

[3] **ما ذكره البروفيسور خياطي عن عدد القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني و المحدد بحوالي 150 قاعدة عرفية، نجده في دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر عن طريق المستشار القانوني جون ماري هنكرتس، و الذي حدد القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني في حدود 160 قاعدة كذلك. عن: جون ماري هنكرتس، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي (ملخص)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيروت، 2005، ص 30– 53.**

بعد الحديث في المطلب السابق عن وضعية الأمير عبد القادر الجزائري في مواجهة أحكام قواعد القانون الدولي الإنساني، و الوصول إلى أسبقيته عن قواعد القانون الدولي الإنساني التعاهدي، سيتم في هذا المطلب التعرض إلى مقارنة بين الأمير عبد القادر الجزائري و هنري دونان.

قبل البدأ في هذه المقارنة لا بد من توضيح سبب اختيار شخصية هنري دونان بالتحديد لذلك، فجون هنري دونان(1828- 1910) هو السويسري المعروف لدى الغرب بأبو الصليب الأحمر، و هو صاحب كتاب تذكار سولفرينو الذي نشره الشاب السويسري هنري سنة 1862[1]، أين روى فيه فضائح ما شهده أثناء اجتيازه لإقليم لومبارديا الإيطالي سنة 1859 و الذي كان مسرحا للنزاع المسلح بين النمسا و فرنسا [2]. و كانت موقعة سولفرينو 24 يونيو 1859[3] أبرز ما ترسخ في ذهن هنري دونان.

كما يعود الفضل في نشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى رؤية و إصدار هنري دونان، ذلك أنه في عام 1863 شكلت جمعية جنيف للمنفعة العامة، و هي جمعية خيرية مكونة من 5 أعضاء لبحث إمكانية تطبيق أفكار هنري دونان، و ضمت هذه الجمعية غوستاف موانيه و غيوم هنري دفور و لوي أبيا و تيودور مونوار، فضلا عن هنري دونان، ليشكلو بذلك اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى التي تحولت فيما بعد إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر[4].

---

[1] **هنري دونان، تذكار سولفرينو، تعريب: د. سامي جرجس، ط 5، المركز الإقليمي الإعلامي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005، ص6– 7.**

[2] **أحمد سي علي، دراسة في القانون الدولي الإنساني، ط 1، دار الأكاديمية، الجزائر، 2011، ص 11.**

[3] **لم يكن هنري دونان– و هو مواطن سويسري– أحد المقاتلين في تلك المعركة، و لم يكن من بين المرافقين لأحد الجيوش المتصارعة، و لا من أهالي المنطقة، لكنه كان ضيفا غريبا رمته الأقدار إلى ذلك المكان الذي تجلت فيه كل قسوة الحرب و بشاعتها، عن: هنري دونان، المرجع السابق، ص 5.**

[4] **أحمد سي علي، المرجع السابق، ص 127.**

كما أسهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تطور قواعد القانون الدولي الإنساني، و كانت صاحبة المبادرة في اعتماد اتفاقية جنيف الأولى لعام 1864[1] المتعلقة بتحسين حال الجرحى و المرضى في الميدان [2]، و هذا بفضل مؤسسي اللجنة و على رأسهم هنري دونان.

لكن و مما سبق قد يثور تساؤل حول فعلية ريادة هنري دونان و حصريته في اعتباره المؤسس للقانون الدولي الإنساني التعاهدي، و قد يبنى هذا الشك لاعتبارات أهمها طرح جانب من الباحثين و على رأسهم البروفيسور خياطي مصطفى الذي اعتبر ووصف هنري دونان بالأسطورة المزيفة في كتاب يحمل هذا[3].

فالبروفيسور خياطي لا يرى أن هنري دونان هو مؤسس القانون الدولي الإنساني بل على العكس من ذلك فهو يعتبر أن الأمير عبد القادر الجزائري المؤسس الفعلي و الحقيقي للقانون الدولي الإنساني، و هذا ما أكده في كتابه: **L'EMIR ABD. ELKADER fondateur du droit international humanitaire**[4].

إن البروفيسور خياطي في كتابه **Henry Dunant une fausse légende** يرى أن هنري دونان لم يكن فاعل في الوجود الحقيقي للقانون الدولي الإنساني، فهنري لم يكن صانع لتلك القواعد الإنسانية عن تجربة كمقاتل، بل هو مجرد متفرج على ما جرى في معركة سالفارينو و التي أثرت فيه، عكس الأمير عبد القادر الجزائري و الذي لم يزامن الحرب فقط بل كان فاعلا رئيسيا، و قد استعمل الأمير مصطلح الإنسانية (مجموع أمم العالم) و القانون الإنساني أو قانون الأشخاص في مراسلاته قبل نشأة القانون الدولي الإنساني بكثير[5].

---

[1] **شريف علتم، محاضرات في القانون الدولي الإنساني، ط 4، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2004، ص 151، 152.**

[2] **تشكل إتفاقية جنيف الموقعة سنة 1864 واقعة نشأة القانون الدولي الإنساني، عن: فراسوا بوري، نشأة القانون الدولي الإنساني، ط 4، اللجنة الدولية للصليب الأحمر،، جنيف، 1987، ص5.**

[3] **Mostafa Khiati , Henry Dunent une fausse légende, 1er edition, Dar elkhaldounia, Alger, 2012**

[4] **Mostafa Khiati, L'émir ABD Khader, fondateur du droit humanitaire international, édition forem, 1er edition, Alger, 2013.**

[5] **Mostafa Khiati, Henry Dunent, une fausse legende, op.cit, P158**

كما أن هنري دونان كان انتقائيا في تقديره للمواقف، فهو من جهة يعتبر أحداث معركة سالفارينو 1859 وحشية و لا إنسانية، و من جهة أخرى يسكت سكوتا مطبق على ما جرى في الجزائر من وحشية ضد الشعب الجزائري من طرف القوات الفرنسية المعتدية من 1830 و ما بعدها من سنوات مارست فيها فرنسا على الشعب الجزائري أبشع الجرائم.

فهنري لم يتحدث عن جرائم فرنسا في الجزائر نظرا لتقربه من السلطات الفرنسية و مصالحه معهم، و هو المتعاطف و المؤيد بلا حدود لنابوليون الثالث و الممجد له، كما أنه كان عنصريا في سرده لوقائع سالفارينو وفق ما أكده البروفيسور خياطي في كتابه هنري دونان الأسطورة الزائفة [1].كما لابد من توضيح مسألة تأييد هنري للصهيونية في بدايتها مع علمه بأنها مبنية على اغتصاب أرض من أصحابها، و قد وصفه البروفيسور خياطي بالمسيحي الصهيوني [2] ، فهل يعقل أن يكون أب اللجنة الدولية للصليب الأحمر رافع راية الإنسانية، داعما لكيان ممزق للإنسانية.

إن هنري دونان لا يمكن إعتباره في الواقع المؤسس الحقيقي للقانون الدولي الإنساني و إن كان قد ساهم في تدويل الإهتمام به، لكنه كذلك قد حضي بهاله إعلامية كانت السبب في تقديمه للمشهد الدولي كصاحب الفضل و السبق في هذا الشأن، و دليل ذلك حصوله على أول جائزة نوبل للسلام رغم وجود شخصيات كثيرة أجدر منه.

و عن الأمير عبد القادر الجزائري فإنه لا يمكن القول سوى أنه شخصية بارزة إن لم نقل المتميزة في القانون الدولي الإنساني، غير أنه لم يكن له ما كان لغيره من اهتمام إعلامي، و كذلك هو القائد الذي أذاق فرنسا الويلات، و لم تكن هذه القوة الاستعمارية الغاشمة ترغب في إبراز شخصية هامة كشخصية الأمير عبد القادر الجزائري، الذي ساهم عمليا في ساحة المعركة و في مختلف مراسلاته و اتفاقياته مع القوات الفرنسية المعتدية على ترسيخ قواعد إنسانية أثناء العمليات القتالية.

[1] **Mostafa Khiati, Henry Dunent, une fausse legende, op.cit, P158**

[2] **Mostafa Khiati, Henry Dunent, une fausse legende, op.cit, P225**

3 . المبحث الثاني: الجانب العقائدي للأمير عبد القادر الجزائري و دوره في اعتباره مؤسسا للقانون الدولي الإنساني.

بعد الحديث عن السبق التاريخي للأمير عبد القادر من خلال وجوده السابق لأهم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التعاهدي- إتفاقية جنيف الأولى لعام 1864- و سبقه كذلك على شخصية هنري دونان التي تعتبره الكتابات القانونية الغربية خصوصا أب اللجنة الدولية للصليب الأحمر و من ثم مؤسسا للقانون الدولي الإنساني.سيتم في هذا المبحث تأكيد أن سبق الأمير عبد القادر لم يكن زمنيا فقط بل هو كذلك موضوعي، و هذا من خلال ربط شخصيته المتميزة بأحكام الشريعة الإسلامية سبب تميزه.

3. 1 المطلب الأول: تشبع الأمير عبد القادر الجزائري بأحكام الشريعة الإسلامية

إن الملكات العقلية للأمير عبد القادر الجزائري من طفولته كانت تدل على نبوغ غير عادي، فقد كان يقرأ و يكتب عندما كان في الخامسة من عمره، و قد أصبح طالبا عندما كان في الثانية عشرة، و في هذه السن كان متمكننا من القرآن و الحديث و أصول الشريعة الإسلامية، و بعد سنتين حصل على تسمية حافظ، كونه يستطيع ترتيل القرآن عن ظهر قلب، و بدأ يعطي دروسا في جامع الأسرة، حيث كان يعقب و يفسر أصعب و أعمق الآيات و الشواهد [1].

و ما يؤكد تشبع الأمير عبد القادر الجزائري بأحكام الشريعة الإسلامية و هو ماحدث في مبايعته شهر نوفمبر 1832، حين قدمه والده محي الدين للشعب قائلا:" .....هذا هو السلطان..... أطيعوه كما لو كنتم تطيعونني....." فرد الناس:"حياتنا، و أملاكنا، و كل ما عندنا له، لن نطيع قانونا غير قانون سلطاننا عبد القادر"، فأجابهم عبد القادر على ذلك قائلا:" و أنا بدوري لن آخذ بقانون غير القرآن و لن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، و القرآن وحده، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات"[2].

---

[1] **شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة و تقديم و تعليق، أبو القاسم سعد الله، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 61، 62.**

[2] **شارل هنري تشرشل، المرجع السابق، ص 85.**

زيادة على ما سبق يبرز تأثير الشريعة الإسلامية على الأمير عبد القادر من خلال تعاملاته مع القوات الفرنسية المعتدية. فبإنسانيته قد فعل أكثر من مجرد افتتاح عهد جديد في معاملة الأسرى في الحرب، فبفضله أصبحت حياة الجنود تنقذ في الميدان و يؤسرون بدل أن يقتلوا، بل أنه كان يعطي الجائزة المضاعفة بل مثلثة على كل أسير جيء به سليما [1].

كما أصدر الأمير عبد القادر مرسوم وطني عن معاملة الأسرى، ذلك أنه على الرغم من اليقظة الدائمة فإن بعض الأمثلة المعزولة من الوحشية كانت مازالت تحدث. فدعا إلى مجلس ضم كل الحلفاء و الأغوات و القياد و رؤساء القبائل حتى وصل عددهم 300 شخص، ووقف أمامهم و ألقى خطبة موضوعها آية قرآنية، و قام بلوم صهره على قتل 500 كافر بعد أن أسلموا [2].

إنما سبق ليس سوى عينة بسيطة على إهتمام الأمير عبد القادر في إرساء قواعد قانونية مكتوبة ذات طابع إنساني، تجعل من الحرب أكثر إنسانية و أقل وحشية، و الأسر و تنظيم الأمير له لم يكن سوى نموذجا من نماذج أسهم فيها الأمير، كمعاملة المدنيين و حرية المعتقد، و حرمة دور العبادة و غيرها مما سيصبح فيما بعد مقرونا بالقانون الدولي الإنساني، وما كان ذلك ليكون للأمير لولا تشبعه بالشريعة الإسلامية و أحكامها.

3 .2 المطلب الثاني: تفوق الشريعة الإسلامية على قواعد القانون الدولي الإنساني.

بالرغم من كون أحكام الشريعة الإسلامية قد تناولت مجالات حياتية مختلفة، إلا أن الشريعة الإسلامية تمتلك من المميزات ما يجعلها متفوقة على أي قانون وضعي مهما كانت دقته و مهما كان مستوى واضعيه، ذلك أن الشريعة الإسلامية من مصدر رباني لايشوبه نقص و لا زلل، عكس القواعد القانونية بما في ذلك القانون الدولي الإنساني الذي يعتبر ناقصا قابلا للتعديل و الذي مهما تطور فهو صنيع البشر.

و يكمن تفوق الشريعة الإسلامية على قواعد القانون الدولي الإنساني في مواطن عديدة، سيتم الحديث عن بعضها:

---

[1] **شارل هنري تشرشل، المرجع السابق، ص 265.**

[2] **شارل هنري تشرشل، المرجع السابق، ص 268.**

-إن الشريعة الإسلامية حملت في أحكامها الحديث عن المبادئ و القواعد الإنسانية، و التي فرضها الله سبحانه و تعالى و أمر بها رسوله الكريم- صلى الله عليه و سلم- من حماية للمرضى و الجرحى و الأسرى و المفقودين و الموتى و المدنيين، و تكمن قوة هذه القواعد في كون مطبقها مطبق لأحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارها شريعة إلاهية شرعها المولى سبحانه و تعالى، و من ينتهكها يوقع عليه جزاءان: الأول في الدنيا على يد أولي الأمر(رئيس الدولة، قائد الجيش...إلخ)و الثاني في الآخرة(يوم القيامة)، وهذا يدفع المقاتل المسلم و المواطن المسلم و القائد المسلم إلى التمسك بتعاليم الإسلام في هذا الشأن، لأنه إن استطاع أن يتهرب من العقوبة الدنيوية فكيف له التهرب من عقوبة الله يوم الدين [1]

- إذا كانت قواعد القانون الدولي الإنساني خصوصا التعاهدي قد برزت مع منتصف القرن التاسع عشر، فإن الشريعة الإسلامية و ما تحمله من قواعد إنسانية أثناء النزاعات المسلحة أقدم بذلك بكثير، ذلك أنها تعود للقرن السادس الميلادي من حيث التشريع، و تكرست و تأكدت مع الوقت من خلال التطبيق المتواصل عبر الفتوحات و الغزوات الإسلامية.

- إن سبق الشريعة الإسلامية في الوجود يجعل منها الخزان الأساسي لقواعد القانون الدولي الإنساني، و لو سماه الغرب بتسمية أخرى حين أطلق على قواعد ما قبل القانون الدولي الإنساني التعاهدي بالقانون الدولي الإنساني العرفي، منكرا- الغرب- بذلك فضل الشريعة الإسلامية في بناء قواعد القانون الدولي الإنساني المعاصر.

إن ما سبق سوى عينة بسيطة عن تفوق الشريعة الإسلامية على قواعد القانون الدولي الإنساني، سواء من حيث الإلزامية أو السبق الزمني أو حتى الثراء ، أين نجد أن الشريعة الإسلامية غنية بالقواعد الإنسانية، سواء كان ذلك في القرآن الكريم أو السنة النبوية التي حملت الكثير من الوصايا النبوية و الإرشادات الإنسانية للفاتحين والغزاة من المسلمين، و على نهج الرسول صلى الله عليه و سلم سار من بعده الخلفاء الراشدين و التابعين ومن بعدهم من الفاتحين والمقاومين كصلاح الدين الأيوبي، و حتى الأمير عبد القادر الجزائري الذي كان كذلك مطبقا لتعاليم دينه الإسلامي الحنيف، فلو كان قانون لشابه نقص و علة، لكن الإسلام بقى بتعاليمه ثابتا مع القرون، و دليل ذلك الفرق الزمني بين تاريخ نزول الوحي(كبداية للتشريع) و زمن الأمير عبد القادر الجزائري و الذي يصل لقرابة 13 قرنا.

---

[1] **عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني في الشريعة الإسلامية، ط 3، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006، ص 91.**

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة لابد من التأكيد أننا حاولنا إظهار و إبراز المبررات التي يمكن من خلالها اعتبار الأمير عبد القادر مؤسسا للقانون الدولي الإنساني، و أن أي نقض أو اعتراض لهذا الطرح ممكن و مقبولا شرط أن يكون مبني على الحجة و البيان.

و ضمن هذه الدراسة تم الخروج بمجموعة من النتائج:

- الأمير عبد القادر سبق في وجوده أول اتفاقية مؤسسة للقانون الدولي الإنساني التعاهدي. ما يعتبر أحد أسباب اعتبار الأمير عبد القادر سباقا في مجال القواعد الإنسانية أثناء الحرب.
- الأمير عبد القادر أثناء مقاومته كان يضمن مراسلاته و غيرها من الأعمال قواعد إنسانية كانت في ما بعد جزء من القانون الدولي الإنساني
- الأمير عبد القادر الجزائري رائد من رواد الإنسانية في العصر الحديث لما أبداه من احترام لما يزيد 50 قاعدة إنسانية أثناء الحرب.
- الأمير عبد القادر الجزائري يتفوق على هنري دونان الذي يعتبر أب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مسألة تأسيس القانون الدولي الإنساني لاعتبارات عدة، منها السبق التاريخي، و كذلك كون الأمير فاعلا حقيقي في الحرب عكس دونان الذي لم يكن سوى متفرجا.
- إن خلفية الأمير الدينية أكسبته تفوقا و سطوة على غيره في مجال القانون الدولي الإنساني، كون أن جانب هام إن لم نقل كلي في تفوق الأمير في هذا الشأن راجع لخلفيته الإسلامية، فالشريعة الإسلامية أقوى و أنجع من أي قاعدة دنيوية مهما كان تميز واضعيها و مهما كانت فلسفتها.

5. قائمةالمراجع:

- أحمد سي علي، **دراسة في القانون الدولي الإنساني**، ط 1، دار الأكاديمية، الجزائر، 2011.

- جون ماري هنكرتس، **دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي (ملخص)**، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيروت، 2005.

- هنري دونان، **تذكار سولفرينو**، تعريب: د. سامي جرجس، ط 5، المركز الإقليمي الإعلامي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2005.

- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830– 1954**، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر 2008.

- عبد الغني عبد الحميد محمود، **حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني في الشريعة الإسلامية**، ط 3، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2006.

- فراسوا بوري، **نشأة القانون الدولي الإنساني**، ط 4، اللجنة الدولية للصليب الأحمر،، جنيف، 1987.

- شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة و تقديم و تعليق، أبو القاسم سعد الله، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- شريف علتم، **محاضرات في القانون الدولي الإنساني**، ط 4، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2004. - تامر مصالحة، المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني، ط 1، دار مركز مساواة، فلسطين، 2009.

- Mostafa Khiati , **L'émir Abdelkader et les règles coutumières du droit internationale humanitaire**, colloque international, L'émir Abdelkaderet et le droit internationale humanitaire, 28/30 Mai 2013, cercle nationale de l' armée Beni, Messous, Alger.
- Mostafa Khiati , **Henry Dunent une fausse légende**, 1er edition, Dar elkhaldounia, Alger.
- Mostafa Khiati, **L'émir ABD Khader, fondateur du droit humanitaire international,** édition forem, 1er edition, Alger.